مجلة زراعة الرافدين ISSN:2224-9796(Online) ISSN: 1815-316X(Print) المجلد(٤٠) الملحق(٤)٢٠١٢

واقع الأمن الغذائي في العراق للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠)

سالم محمد صالح منى عبد القادر احمد
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق
SALIMS1956@yahoo.com Muna_agriculture@yahoo.com

الخلاصة

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم الأمن الغذائي وواقع الأمن الغذائي في العراق لأهم السلع الستراتيجية.اذ أصبحت قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا المثارة عليها اليوم حيث تحتل أهمية قصوى في ظل تزايد السكان المطرد ونقص الموارد وفي ظل الأزمة الغذائية التي تمر بها معظم الدول والتي تمثلت في تناقص أهم السلع الغذائية الرئيسة وتزايد الطلب عليها والارتفاعات القياسية في الأسعار ، واعتمد البحث على فرضية مفادها إن الأمن الغذائي في العراق يتجه نحو تزايد الفجوة بين الاستهلاك من السلع الستراتيجية والإنتاج منها ،واعتمد البحث على المنهج ألوصفي مع التحليل الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. حيث تضمن البحث سلسلة زمنية مداها ثلاثون عاماً (١٩٨٠ – ٢٠١٠) ،وتوصل البحث إلى ان هناك تباين في نسبة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الستراتيجية اذ بلغت متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصولي القمح والرز وخلال فترة الدراسة(٣٠,٧%) اماالمحصول الشعير فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ٨٣,٧% ومن المتوقع إن تزداد حدة المشكلة الغذائية مستقبلا في ظل الاتجاهات الاقتصادية الدولية التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وعولمة الغذاء التي ستفضي بدورها في ارتفاع أسعار الغذاء عالميا وتزداد محنة الفقراء معها ويستلزم الوصول إلى مستويات مرضية من الأمن الغذائي وتضافر جهود الدولة في وضع استراتيجيات متكاملة للأمن الغذائي للنهوض بواقع القطاع الزراعي والإنتاج الزراعي من خلال الاستخدام الامثل والرشيد للموارد الطبيعية واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة لمواجهة مشكلة الغذاء.

المقدمة

يشكل الغذاء ركيزة أساسية في حياة الشعوب وان مسؤولية توفيره بشكل دائم بالكم والنوع المناسبين ينبغي إن تضطلع بها الدول والمؤسسات ذات العلاقة لان الإنسان ارتبط وجوده على الأرض بتوفير الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء الذي يعد من أهم مقومات البقاء على قيد الحياة ولقد أصبح الأمن الغذائي من الأهمية بمكانه لا تقل عن الأمن القومي والأمن الصحي كما يعتبر من المفاهيم الاقتصادية التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين، وتعددت التعريفات حول هذا المفهوم باختلاف المنظمات والمدارس الفكرية فقد عرفته منظمة الأغذية والزراعة الدولية بأنه توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة (مجهول،٢٠٠٩)كما عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية هو ان تنتج الدولة اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في انتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية وان يتوفر في صادرات الزراعية او الصناعية ميزة نسبية في انتاجها محليا وان توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل الافراد المجتمع بالأخص لذوي الخل المحدود (الجبوري،٢٠١١) وقد جاءت أهمية البحث من خلال ملاحظة حالة العجز الغذائي الذي يعاني منه العراق لان الإنتاج المحلي من الغذاء لا يفي باحتياجات السكان التي تتزايد بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج المحلي من الغذاء ومما لاشك فيه إن القطاع الزراعي في العراق هو أكثر القطاعات الإنتاجية تخلفا لأسباب أصبحت معروفة منها اعتماد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على الارواء الديمي التي لا تعد مضمونة الأمطار وموجات الجفاف والارتفاع المفاجئ في درجات الحرارة وتدني المستوى التقني المستخدم في الانتاج كما إن مشكلة البحث تشير إلى الواقع الاقتصادي للعراق الذي يعاني من مشكلة العجز الغذائي والتي من أسبابها الزيادة في عدد السكان التي لم تعد تساير الزيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية مما تضطر إن تستورد معظم احتياجاتها الغذائية ولاسيما الأساسية منها وتشير الكثيرمن إحصاءات الإنتاج والاستهلاك المحلي والدولي إلى إن العراق مقبل على مشكلة غذائية خطيرة نتيجة تزايد الفجوة الغذائية بين معدل إنتاج المواد الغذائية وبالأخص الحبوب وبين معدل استهلاكها مما يشير إلى خطورة الموقف الغذائي في العراق وبالتالي خطورة مستقبل الأمن الغذائي والذي يعاضده التراجع في المخزون العالمي من الحبوب نتيجة لتزايد الطلب المقترن بالزيادة السكانية وموجات الجفاف التي تجتاح العالم في السنوات الأخيرة واعتمد البحث على فرضية مفادها ان الأمن الغذائي في العراق يتجه نحو المزيد من الفجوة بين الاستهلاك من السلع الإستراتيجية والإنتاج منها وان هناك عوامل تؤثر في الاكتفاء الذاتي بدرجات متباينة وهنا

تاريخ تسلم البحث ٦ / ٩ / ٢٠١٢ وقبوله ٣٠ / ٩ / ٢٠١٢

تتضح أهمية دراسة الأمن الغذائي في العراق لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الأمن الغذائي . كما يهدف البحث إلى دراسة مفهوم الأمن الغذائي ودراسة واقع الأمن الغذائي في العراق لأهم السلع الإستراتيجية يعتبر موضوع الأمن الغذائي من المواضيع المهمة والتي تستحق البحث والدراسة وهذا ما أكدته العديد من الدراسات ومنها دراسة احمد(١٩٩٧) إن الموارد المتاحة للزراعة في العراق تعد كافية لتحقيق امن غذائي بنسبة أعلى من خلال زيادة الإنتاجية وكان هدف الدراسة التعرف على حجم الفجوة الغذائي التي يعاني منها العراق ونسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الزراعية. كما أجرى ألنجفي(١٩٩٩) دراسة موضحا فيها تراجع مؤشرات الأمن الغذائي العربي وفي مقدمتها الاكتفاء الذاتي ويعود ذلك إلى عدم كفاءة وأداء السياسات الاقتصادية الكلية .كما أشار طه في بحثه(١٩٩٩)حول الاكتفاء الذاتي لعدد من المجموعات الغذائية للدول العربية بان معظم الأقطار العربية واقعة في منطقة العجز الغذائية كونها تعاني من الفجوة الغذائية كما أنها اخذ بالتوسع بمعدلات اكبر من معدلات نمو الإنتاج،وذلك نتيجة لزيادة السكان من جهة وزيادة الدخول من جهة أخرى. وتطرق شومان (٢٠٠٧)إلى العوامل التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي نتيجة التزايد السكاني وتزايد الطلب على الغذاء في ظل قصور الإنتاج الزراعي وتخلف مستوى التكنولوجي المستخدمة في العمليات الزراعية ومحدودية الموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومياه ونقص الاستثمار والتمويل كما أوصت الدراسة بضرورة النهوض بواقع التنمية الزراعية المستدامة من اجل تحقيق الأمن الغذائي ، وأشار محمد حسن رشم(٢٠١٠)إلى مكانة العراق أو ترتيبه في مجال إنتاج الحبوب عالميا بدلا من إن تتقدم إلى الإمام لتحتل مراتب متقدمة باعتبار تتوفر لديها اغلب مستلزمات الإنتاج وبالأخص الأراضي الصالحة للزراعة والمياه نرى إن العراق أصبح ثاني اكبر بلد عربي يستورد للحبوب كما توصل من خلال نتائج البحث إلى إن العراق مهدد بأمنه الغذائي حاليا وفي المستقبل القريب نتيجة تدهور أهم عناصر هذا الأمن(القمح ،الرز)والتي يقابلها تزايد الحاجة إلى الكميات اكبر من المحصولين خلال العقدين القادمين بسبب تزايد أعداد السكان بالإضافة إلى وعدم وجود مؤشرات ايجابية لزيادة الإنتاج.

يعد القطاع الزراعي من الدعائم المهمة للاقتصاد الوطني فهو المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للسكان وتحقيق الأمن الغذائي المحلي فهو يشكل حوالي ٣٠-٤٠%من قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى انه يستوعب عدد كبير من القوى العاملة.بالرغم من امتلاك العراق من الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض والمياه والموارد البشرية كعوامل أساسية لتحقيق تنمية زراعية ناجحة تومن للبلد حاجته من الغذاء (الو اسطي،٢٠٠٣) لكن نتيجة لإهمال القطاع الزراعي بسبب الحروب والصراعات العسكرية التي خاضها العراق واستنزاف موارده وقدراته وتدمير بنيته التحتية فقد أصبح يعاني من تدهور وتخلف في مجمل نشاطاته لاسيما تلك المتعلقة بانخفاض إنتاجية الأرض والعمل ونقص الواردات المائية نظرا قيام دول الجوار بإنشاء سدود تخزينية على نهري دجلة والفرات مما قلل من حصة العراق التي تعتمد على الزراعة كليا باعتباره زراعة مرورية وإضافة إلى الجفاف وشح الأمطار والملوحة والتصحر الخ(البري،٢٠١٠) مما أدى إلى مساهمة هذا القطاع في توفير السلع الغذائية الأساسية عاجزة عن الإيفاء بالطلب الفعال على السلع الغذائية نتيجة الزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الهجرة الريفية وحرمان القطاع الزراعي من القوى العاملة الماهرة وبالمقابل عدم تطور الفن الإنتاجي السائد إذ إن قلة استعمال وسائل الإنتاج الحديثة والتقدم العلمي قد عمق من مشكلة الأمن الغذائي(الواسطي،٢٠٠٣) مما جعلتها تعاني من عجز غذائي كبير وخاصة في السلع الاستراتيجية التي لأغنى عنها إذ تحولت إلى دولة مستوردة بعد إن كانت مصدره له في العقود السابقة إذ قامت باستيراد الغذاء لسد النقص الحاصل ،أو العجز الحاصل لديها بسبب عدم كفاية أنتاجها المحلي ،وقصور العرض في الغذاء عن مواجهة الطلب المحلي المتنامي مما أدى إلى تحولها إلى قوة شرائية كبيرة ترتب عليه استنزاف مواردها المالية لسد الحاجة المتفاقمة للغذاء وظهور كعجز في موازينها التجارية الوضع الذي فرض على العراق درجة من التبعية نتيجة اعتمادها على عدد محدود من الدول المصدرة للغذاء مع مايترتب عل ذلك من أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية إذ درج العراق ضمن قائمة العشر الأوائل على مستوى التبعية الغذائية وبلغ مؤشر التبعية فيه ٨١،٥% وهي درجة مرتفعة .إذ أصبحت مشكلة الأمن الغذائي من ابرز المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تواجه العراق رغم انه يمتلك مقومات الإنتاج الزراعي التي يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي أو نسب مرتفعة منه(ألكعبي،٢٠١١) إذ يمكن تصور حجم مشكلة الأمن الغذائي من التراجع المرعب في إنتاجية الأرض وانعدام شروط الإنتاج في المساحات المستصلحة أو المزروعة أساسا أو تفشي الفقر إذ تتأثر كمية عرض الغذاء تأثيرا مباشر بالأراضي المتاحة والمزروعة من حيث مساحتها أو نوعها ومقدرتها على الإنتاج إذ تبلغ المساحة الكلية للعراق ١٧٣مليون دونم كما تقدر مساحة الراضي الصالحة للزراعة ٤٨مليون دونم والتي تشكل نسبة٥٦،١%من مساحة العراق الكلية وان المساحة الصالحة للزراعة لاتزال دون حالة الاستغلال الكامل لها إذ المستغل منها لأتزيد مساحته عن ٢٣مليون دونم أي ثلثي الأراضي القابلة للزراعة خارج النشاط الزراعي (عبد الله،٢٠٠٧) ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية بحجم الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الحبوب الإستراتيجية التي تشمل القمح ،والشعير ،والرز كونها تحتل نسبة كبيرة في السلة الغذائية بسبب

النمط الغذائي المتبع بالإضافة إلى كونها ذات علاقة وثيقة بالأمن الغذائي إذ اخذ يعاني العراق من فجوة غذائية كبيرة ومتزايدة في بداية الثمانينات ووصلت إلى أوج عظمتها في الوقت الحالي إذ أصبحت تستورد حوالي ٧٠%من احتياجاته خلال الثمانينات ثم ارتفعت إلى أكثر من ٩٠%بعد الاحتلال(زيني،٢٠٠٩)إذ تشير الإحصاءات إلى إن إنتاج القمح في العراق لم يغطي في أحسن حالاته سوى ٥٠%من حاجة سكانه وانه في الأعوام الثلاث الماضية لم يغطي سوى اقل من ٣٠% في حين إن الرز لا يغطي سوى ١٥%من تلك الحاجة. ووفق نشرة التوازن الغذائي في العراق لعام ٢٠١١فقدبلغ إنتاج محاصيل الحبوب ٣٤٢٥الف طن أي بنسبة ٤٠،٤%إلى الحاجة الفعلية للبلاد والتي قدرتب٨٤٧٥الف طن .ومع تزايد حجم السكان السنوي والذي يصل معدل نموه إلى حوالي أكثر ٣% فان العراق مقبل على انكشاف كبير في أمنه الغذائي إلى الخارج (رشم،٢٠١٠)وتشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطرا على الأمن الغذائي إذ بلغت نسب الاكتفاء الذاتي للحبوب في فترة الثمانينات٣١%بسبب الحرب مع إيران وفي التسعينات ارتفعت إلى ٥٠% إما ألان تتراوح بين ٥٣%-٥٦% وهي نسب متدنية(جميل،٢٠١١)كما أصبح انتشار الفقر والجوع من الظواهر التي تهدد المستقبل العراق وحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء فان ربع سكان العراق على اقل تقدير يعيشون تحت خط الفقر وان تفشي الجوع كان يمكن أكثر قيامة لولا البطاقة التموينية المدعومة من الحكومة كما اظهر المسح الأمن الغذائي والفئات الهشة الذي أنجزه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمية ان عدد السكان العراق غير الأمينين غذائيا يبلغ عددهم ٩٣٠الف نسمة أي ٣%من السكان ويضاف اليهم٦٤٠٠مليون نسمة وتمثل ٢٢%من السكان الذين يعتمدون بشكل كامل على نظام البطاقة التموينية و٨٣٠٠مليون نسمة يمكن إن يصبحوا غير أمينين غذائيا إي (Anonymous،٢٠٠٨)مانسبته٣١,٨% لابد من معالجة القطاع الزراعي الذي يعاني من مشاكل كبيرة سببها الإهمال الذي حصل من الثمانينات ولغاية ألان للنهوض بواقع التنمية الزراعية والإنتاج الزراعي من خلال الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة لمواجهة مشكلة الغذاء إذ من المتوقع إن تزداد حدة المشكلة الغذائية مستقبلا في ظل الاتجاهات الاقتصادية والدولية الرامية إلى تحرير التجارة العالمية وعولمة الغذاء التي ستفضي بدورها إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالميا وبذلك يستلزم الوصول إلى مستويات مرضية من الأمن الغذائي .

مواد البحث وطرائقه

تعد أساليب الاقتصاد القياسي أداة رئيسه تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي بما يساعد في تقييم مكوناتها واختبار فرضياتها والتأكد من صحتها وعلى نحو يقربها من الواقع لتكون اكثر منطقيا وقبولا في تقييم سلوك الوحدات الاقتصادية، وفي تطبيق الجانب الكمي من الدراسة اختيرت المتغيرات الآتية بوصفها متغيرات مستقلة.

$$Y=F(X1,X2,X3,X4,X5)$$
$$Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+B4X4+B5X5+UI)$$

Y=نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
X1=عدد السكان(مليون نسمة)
X2=الإنتاج المحلي للمحصول الزراعي(ألف طن)
X3=الاستيراد(ألف طن)
X4=حجم الطلب المحلي(ألف طن)
X5=متوسط نصيب الفرد من الدخل(دولار)
B0=الحد المطلق
B1-B5=معاملات المتغيرات
UI=المتغير العشوائي

وبعد إن تم جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة واختيرت أفضل الصيغ Goodness of Fitالتي اجتازت الاختبارات الإحصائية والقياسية وبمستوى معنوية٥%،وقد اعتمدنا في هذا الجزء على حالة الربط بين الأسلوب النظري والمنهج الكمي في القياس وفي ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية باستخدام الأسلوب الإحصائي ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل.

النتائج والمناقشة

من خلال استخدام النماذج القياسية لحالات الانحدار الخطي المتعدد وبالصيغ الخطية واللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية التي اجتازت الاختبارات الاحصائية(R^2-T-F) والقياسية(D.W-Klein) وبمستوى معنوية٥%أتضح بان نتائج التقدير كانت كالاتي:

أولا:نتائج تقدير التحليل الكمي لنسب الاكتفاء الذاتي من محصول القمح: من اجل قياس اثر المتغيرات المستقلة في نسبة الاكتفاء لمحصول القمح وبعد تطبيق الصيغ المذكورة أنفا تبين بان أفضلها توصيفا للنموذج المقدر هي الصيغة اللوغارتمية المزدوجة التي أخذت الشكل الاتي

Logy=1.15-0.309LogX1+0.130LogX2-0.251LogX3-0.292X4-0.178LogX5

T= 5.37 2.63 1.6 -2.9 -2.0 1.5

R^2 =78 $\bar{R}^2$=73

F=17.33

D.W=1.9

توضح النتائج المقدرة أعلاه معنوية كل من المتغير(X1.X3.X4بعد أجراء الاختبارTتحت مستوى معنوية ٥%كما يمكن تفسير٧٣%من التغيرات الحاصلة في نسبة الاكتفاء الذاتي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر من خلال قيمة معامل التحديد (R^2)وان٢٧%من هذه التغيرات تفسر الى عوامل أخرى نكون غير قابلة للقياس الكمي وأشار اختبارFالى معنوية المعادلة ككل وفيما يخص اختبارD.Wفان قيمته١,٩ممايدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائي ،كما اثبت اختبار kleinبعدم عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد.وان المعلمات المقدرة ذوات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة وقد بلغت مرونة المتغير (X1عدد السكان) ٠,٣٠٩وحدة والتي تعني ان عند زيادة السكان بمقدار ١%تودي الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي بمقدار٠,٣٠٩%وذلك عندما يكون الانتاج المحلي من المحصول قليل اذ لا يفي باحتياجات السكان التي تتزايد بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج الذي يجعل يرتبط بعلاقة سلبية مع المتغير المعتمد وهي علاقة منطقية تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية. وقد بلغت مرونة المتغير(X3استيرادات)٠,٢٥١وكما ان الإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير عكست العلاقة بينه وبين نسبة الاكتفاء الذاتي اذ تشير المرونة الى انه بزيادة الاستيرادات بمقدر ١%سوف تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي وتفسيره يعود الى انه عند زيادة الاستيرادات والانفتاح الاقتصادي سيعمل على خفض الانتاج المحلي وذلك لعدم قدرة المحاصيل المحلية من وخاصة الحبوب من منافسة محاصيل المستوردة مما يودي الى عزوف المزارعين عن زراعة هذة المحاصيل وبالتالي سيعمل على خفض نسبة الاكتفاء الذاتي.اما المتغير(حجم الطلب المحلي X4) فقد بلغت مرونته ٠,٠٢٩والتي تعني بأنه عندما يزداد حجم الطلب المحلي لمحصول القمح بمقدار ١%ستنخفض نسبة الاكتفاء منه بمقدار٠,٠٢٩%لان أي زيادة في حجم الطلب المحلي الذي يقابله انخفاض في الانتاج سوف تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول نفسه تبين العلاقة العكسية بينه وبين نسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة زيادة الدخل مما يودي بالمستهلكين الى زيادة الكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الرئيسة ومنها محصول القمح.

ثانيا:نتائج تقدير التحليل الكمي لنسب الاكتفاء الذاتي من محصول الشعير: تم اختيار الدالة الخطية كونها مثلت الأفضل من خلال اجتيازها الاختبارات الإحصائية والقياسية وفقا للمعادلة آلاتية :

Y =13.69+3.033X1+0.107X2-0.8X3-0.069X4 -0.14X5

T=0.48 2.2 3.1 1.6 -2.1 -1.9

R^2=50.7

F=13.91 D.W=1.8

توضح النتائج المقدرة أعلاه بعد إدخال جميع المتغيرات المتوقع تأثيرها على نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الشعير وحسب النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ظهر إن المتغيرات(X5,X4,X2,,X1) معنوية إحصائية ولم تظهر معنوية المتغير X2وان (٥٠,٧%)من التغيرات الحاصلة في نسبة الاكتفاء الذاتي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة وان (٤٩,٣%)فكانت خارج متغيرات النموذج وهي تدرج ضمن ما يسمى بالمتغير العشوائي ،كما أشار اختبار F إلى المعنوية المعادلة.ككل وفيما يخص اختبار D.W فان قيمته ١,٨مما يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائي.كما ان المعلمات المقدرة فقد ظهرت ذات معنوية إحصائية اذ بلغت مرونة المتغيرX1عدد السكان ٠,٧٤٥ والتي تعني بأن عندما يزداد عدد السكان بمقدار ١%سوف تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي بمقدار٠,٧٤٥% من محصول الشعير والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تبين العلاقة الطردية بين وبين المتغير المعتمد اذ انه كلما زاد عدد السكان زادت القوى العاملة بالقطاع الزراعي وبذلك سوف يزداد معدل الانتاج من ناحية ومن ناحية اخرى فان الطلب على الشعير يكون

منخفضا بعكس القمح لهذا تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي وبالتالي سوف تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي ،بينما بلغت مرونة المتغير X2الانتاج ١,٠٧ والتي تعني عند زيادة الانتاج من محصول الشعير بمقدار ١% سوف تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول نفسه وبمقدار١,٠٧%والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تبين العلاقة الطردية بينه وبين نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الشعير وهي تتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية اذ كلما زاد الانتاج بمعدل يفوق الكميات المطلوبة منه سوف تزداد بذلك نسبة الاكتفاء الذاتي ،بينما بلغت مرونة المتغير حجم الطلب المحلي(X4)٠,٦٩٣والتي تعني بانه عندما تقل الكميات المطلوبة من محصول الشعير بنسبة١%سوف تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي منه بمقدار ٠,٦٩٣%والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تبين العلاقة العكسية بينه وبين المتغير المعتمد اذ انه عندما يزداد الطلب على المحصول سوف تقل نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول حيث يدخل المحصول نفسه في صناعات غذائية كثير وفي العراق تقل عدد الصناعات الغذائية التي تعتمد على محصول الشعير وإنما يستخدم كعلف للحيوان فقط وبما ان الثروة الحيوانية في العراق في تناقص مستمرة مما يفيض الانتاج عن حاجته .وقد بلغت مرونة المتغير المعتمدX5متوسط نصيب الفرد من الدخل ٠,٣٣والتي تعني بانه عندما يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل بمقدار ١%فان نسبة الاكتفاء الذاتي سوف ترتفع بمقدار٠,٣٣%والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تبين العلاقة العكسية بين المتغير متوسط نصيب الفرد وبين المتغير المعتمد حيث كلما زاد دخل الفرد سوف يقل الطلب على محصول الشعير اذ يتجه الأفراد الى الى محاصيل أخرى أكثر فائدة كمحصول الرز والبقوليات وخاصة كما ذكرنا ان محصول الشعير في العراق يستخدم كعلف للماشية.

ثالثا:نتائج تقدير التحليل الكمي لنسب الاكتفاء الذاتي من محصول الرز: تم اختيار الدالة اللوغارتمية المزدوجة ،لأنها مثلت الأفضل من خلال اجتيازها الاختبارات الإحصائية والقياسية وفقا للمعادلة الاتية:

$$Logy=3.53-1.134LogX1+1.015LogX2+1.48LogX3-3.159LogX4\ -0.369LogX5$$

T= 4.19 2.4 10.6 2.8 -3.4 1.5

R^2 =90 $\bar{R}^2$=88

F=47.73

D.W=2.39

توضح النتائج المقدرة أعلاه معنوية كل من المتغيرات(X4،X3،X2،X1)وان ٨٨%من التغيرات الحاصلة في نسبة الاكتفاء الذاتي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر وان ١٢%تفسر الى عوامل أخرى وتدخل ضمن ما يسمى بالمتغير العشوائي .كما اظهر اختبارF الى معنوية المعادلة ككل واختبارD.Wالني بلغت قيمته٢,٣٩ مما يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائي.كما اثبت اختبار kleinبعدم عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد.وكماان المعلمات المقدرة فقد ظهرت ذات معنوية إحصائية اذ بلغت مرونة المتغيرX1عدد السكان ١,١٣٤وحدة والتي تعني عندما يزداد عدد السكان بمقدار١%فانه سوف تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الرزوهذا المتغير يرتبط بعلاقة ايجابيةمع المتغير المعتمد نتيجة ظهور فجوة بين الانتاج الغذائي واجمالي الاحتياجات المحلية منه والسبب في ذلك نتيجة الزيادة في معدلات النمو السكاني التي لم تعد تساير الزيادة في معدلات نموالانتاج ،بينما بلغت مرونةالانتاج المحلي من للرزX2 (٠,٠١٥)والتي تعني بانه عند زيادة الانتاج من المحصول بمقدار١%سوف تزداد نسبة الاكتفاء الذاتي منه بمقدار (٠,٠١٥%)وذلك منطقي ويتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي أوضحت بانه عندما يزداد الإنتاج الزراعي نتيجة اتخذها عدد من التدابير اللازمة لزيادة ناتجها وذلك من خلال مشاريع الاستثمار الزراعي واستصلاح الأراضي بالتالي مما يحقق اكتفاء ذاتي من الناتج الزراعي ومن المحاصيل .وقد بلغت مرونة الاستيراد ١,٤٨X3 والتي تعني عندما تزداد الاستيرادات بمقدار ١%سوف ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي منه بمقدار١,٤٨%اذ تزداد الاستيرادات مع كل زيادة في عدد السكان باعتباره من أهم السلع الضرورية للاستهلاك وان الانتاج المحلي منه لا يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان سنويا مما تضطر الدولة الى الاستيراد لتغطية العجز الحاصل من المحصول .وكما بلغت مرونة المتغير حجم الطلب المحلي ٣,١٥X4والتي تعني بانه عندما يزداد حجم الطلب المحلي بنسبة ١%ستنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي بمقدار٣١٥%وحدة وهذا يتفق مع أدبيات النظرية الاقتصادية لان أي زيادة في حجم الطلب المحلي للمحاصيل الزراعية والذي يقابله انخفاض في الانتاج المحلي الذي لا يواكب الزيادة الحاصلة سوف تنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول.

ومن الدراسة النظرية والتطبيق العملي للسلع الستراتيجية الثلاثة (القمح ،الشعير،الرز)ظهرت ان هناك تباين في نسبة الاكتفاء الذاتي في تلك المحاصيل اذ بلغت متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصولي القمح والرز وخلال فترة الدراسة٣٠,٧% وهي نسبة متدنية جدا مما يجعل العراق واقع تحت خط الانكشاف الغذائي ،أي ان العراق يحتاج الى تغطية ٧٠% من حاجته من هذا المحصول من الخارج .امامحصول الشعير فيظهر من خلال واقع البيانات (١٩٨٠-٢٠١٠)ان نسبة الاكتفاء بلغت ٨٣,٧% وهي نسبة مرتفعة مما يتطلب المحافظة عليها وزيادتها،خاصة

وان هذه السلعة الإستراتيجية تعتبر كمادة علفية للإنتاج الحيواني كما اظهر التحليل الكمي تباين في تاثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاكتفاء الذاتي)ومن المتوقع ان تزداد حدة المشكلة الغذائية مستقبلا في ظل الاتجاهات الاقتصادية الدولية التي تهدف الى تحرير التجارة العالمية وعولمة الغذاء،التي بدورها ستفضي الى ارتفاع أسعار الغذاء عالميا بناءا على ما تقدم البحث من استنتاجات توصل الى ان تحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي يتم من خلال القطاع الزراعي لأنه هو المعني بتحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى اذ لابد من ان تتخذ من التنمية الزراعية غاية لها ،ويمكن أجمال هذه الغاية في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية وتمكين الانتاج المحلي من الاحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري وبما ان العراق بلد زراعي وقادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير اذ ماأستغلت الامكانات المتوفرة استغلال امثل من المواراد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الانتاجية والتنسيق بين السياسات التنموية الزراعية عبر تعزيز التعاون والتنسيق بين الموسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية.

THE REALITY OF FOOD SECURITY IN IRAQ FOR THE PERIOD FROM (1980-2010)

Salim M, Salh Muna A,Ahmed
Department of Agricultural Economics / College of Agriculture and Forestry / University of Mosul - Iraq
SALIMS1956@yahoo.com Muna_agriculture@yahoo.com

ABSTRACT

The research aims to study the concept of food security and Oaaqa food security in Iraq, the most important commodity strategy. Since become an issue of food security of the most important issues raised by the day where occupies utmost importance in light of the increasing population steady and lack of resources in light of the food crisis experienced by most countries, which were represented in decreased the most important food commodities major and growing demand and record highs in the price, and adopted research on the premise that food security in Iraq is moving towards increasing the gap between consumption of goods strategy and production of, and adopted research on the descriptive approach with quantitative analysis using multiple regression analysis. Where research has included time series range thirty years (1980 - 2010), and research found that there is variation in the proportion of self-sufficiency in crop strategy, amounting to the average self-sufficiency ratio for wheat and rice, during the study period (30.7%) Amamahsol barley has reached self-sufficiency ratio 83.7% is expected that problem is particularly acute food future in light of international economic trends aimed at liberalizing global trade and globalization of food, which will lead in turn to rising food prices globally and increase the plight of the poor with her and requires access to satisfactory levels of food security and concerted efforts of the State in the development of integrated strategies food security for the advancement of the agricultural sector and agricultural production through optimal and rational use of natural resources and the use of modern methods of agriculture to address the proble of food. .

المصادر

احمد ، عبد الغفور إبراهيم ،(١٩٩٧) ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد .

ألكعبي ، حيدر حميد ، (٢٠١١) ، تقدير الفجوة الغذائية لمحصول القمح واهم العوامل المؤثر في إنتاج في العراق لمدة ١٩٧٩ – ٢٠٠٩ محافظة المثنى أنموذج تطبقي ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة والغابات ، جامعة بغداد

ألنجفي ، سالم توفيق ، (١٩٩٩)، الأمن الغذائي العربي المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل ، مركز الدراسات المستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة الموصل .

البري ، دياب علي ، (٢٠١٠) الأمن الغذاء العربي بين الواقع والمستقبل . مجلة الأمل
الجبوري ، رقية خلف حمد (٢٠١١) " السياسات الزراعية وإثرها على الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية " أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل
رشم ، محمد حسن ، (٢٠١٠) ، واقع إنتاج محصول القمح والرز في العراق وإثره على مستقبل أمنه الغذائي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة واقتصاد، جامعة المثنى ، ١(٣) :٢٢-٣٢.
زيني ، محمد علي ، (٢٠٠٩) ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيرات المستقبل ، الطبعة الثالثة ، دار الملاك للفنون والأدب والنشر ، بغداد .
شومان ، عدنان شوكت ،(٢٠٠٧) ، تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي (استراتيجيات وسياسات) ، مجلة الحقيقة ، ٢ (١٠) .
عبد الله ، نسيم زهير ، (٢٠٠٧) ، دراسة اقتصادية لأثر الدعم الحكومي على نمو ناتج الزراعي لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) رسالة ماجستير كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل .
مجهول (١٩٩٥) قضية الأمن الغذائي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم – السودان
مجهول (٢٠٠٠). الموازين السلعية_سنوات مختارة ، جهاز المركزي للإحصاء الزراعي،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.
مجهول (٢٠٠٩). التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،جامعة الدول العربية .
الواسطي ، رجاء طعمة ، (٢٠٠٣) ، تقويم السياسات السعرية الزراعية لمحاصيل الحبوب الأساسية في العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٠٠) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل .
Anongmons,(2008),Comprehensive food security and vulnerability analysis in Iraq .